

الميزان التجاري للكويت يرتفع 115 بالمئة

1.18 مليار دينار بالفترة المماثلة من العام السابق. كما ارتفعت الواردات الكويتية في يونيو الماضي لتصل إلى 775.08 مليون دينار مقارنة مع 709.42 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2017، بارتفاع نسبتته 9.3%.

مليار دينار (3.34 مليار دولار)، مقارنة بنحو 469.76 مليون دينار (1.56 مليار دولار) بنفس الفترة من عام 2017. وأشارت البيانات إلى ارتفاع الصادرات الكويتية في يونيو الماضي بنسبة 50.9% لتصل إلى 1.78 مليار دينار، مقابل نحو

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، ارتفاع الفاوض التجاري للكويت بنسبة 115% في شهر يونيو الماضي، على أساس سنوي. وبحسب البيانات الصادرة عن "الإحصاء"، بلغ الفاوض التجاري في يونيو الماضي 1.01

«التجارة»: النيابة طلبت استيفاء شكاوى «النصب العقاري» وليس ردها

التي تؤكد على جدية البلاغات لذلك هي تقوم بالعمل من خلال هذه اللجنة. وذكرت الوزارة أنها تعمل على مرحلة جديدة بالوضع القائم عبر اعتماد الكفاءة والفعالية وتطوير المجال الرقابي والتوعوي، مشيرة إلى أنها بصدد اتخاذ إجراءات مشددة جديدة للحوول دون وقوع عمليات نصب جديدة، مشددة على أنها لن تتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق المواطنين، ولن تسمح باستمرار عمليات الغش والنصب العقاري.

وأكدت أنها وقبل هذه الشكاوى بدأت بمحاولة النصب العقاري من خلال إصدار قرارات عدة ومن بينها القرار الوزاري رقم 639/2017 الذي تضمنت لائحته التنفيذية العديد من الشروط الصارمة التي تحفظ حقوق كل المشتري والشركات العقارية المشاركة في المعارض على حد سواء.

جددت وزارة التجارة والصناعة الكويتية، التأكيد على متابعتها ملف قضايا النصب العقاري المحالة إلى النيابة العامة، مبيّنة أن النيابة طلبت منها في كتاب استيفاء الشكاوى التي أحالتها الوزارة إليها في هذا الشأن. وشددت الوزارة في بيان صحفي لها أمس الأربعاء، على استمرار متابعتها للقضايا لحين إعادة الحق إلى أصحابه ومحاسبة الشركات التي تثبت إدانتها من خلال القضاء، مشيرة إلى استمرار التنسيق مع النيابة بهذا الأمر.

وأعلنت تشكيل لجنة من الوزارة لها صلاحيات التواصل المباشر مع "النيابة العامة" والإدارة العامة للتحقيقات وجهات التحقيق الأخرى بموجب القرار الإداري رقم 442 لسنة 2018 ويحق لها المتابعة في التحقيق و ترتيب طلبات الجهات المختصة، مؤكدة حرصها على تزويد النيابة بكل عناصر



يحيى الرشيدى

الإنجاز جاء نتيجة استكمال التشغيل في المحطات الثلاث الجديدة

الرشيدى: إنتاج الغاز الحر سيبلغ 850 مليون قدم مكعب في 2020

التشغيل في المحطات الثلاث الجديدة للإنتاج الجوراسي التي تقع في كل من حقول (الصابرية) و(شرق الروضتين) و(غرب الروضتين) بشمال البلاد.

وأشار إلى أن هذا الإنجاز يسهم في تحقيق استراتيجية تطوير الغاز الحر والنفط الخفيف وياتي في إطار مواصلة القطاع النفطي سعيه لزيادة الإنتاج للوصول به إلى 850 مليون قدم مكعب من الغاز الحر في عام 2020 ثم إلى مليار قدم مكعب في 2022.

وبين أن الإنجاز يأتي كذلك في إطار السعي لإنتاج النفط الخفيف بالوصول إلى 240 ألف برميل يوميا في 2020 وإلى 280 ألف برميل يوميا في 2022.

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي يحيى الرشيدى إن إنجاز شركة نفط الكويت بزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي الحر والنفط الخفيف الممتاز يسهم في تلبية حاجة البلاد الملحة من الغاز فيما يمنحها بيع النفط الخفيف الوصول إلى أسواق تجارية عالمية جديدة وواسعة.

وأضاف الرشيدى في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) مساء أول أمس الثلاثاء أن نجاح (نفط الكويت) بوصولها لإنتاج 500 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي الحر الجوراسي و175 ألف برميل يوميا من النفط الخفيف الممتاز يعد إنجازا تاريخيا للشركة.

وأوضح أن هذا الإنجاز جاء نتيجة استكمال

المؤشرات تتباين للجلسة الثانية على التوالي

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 10.7 نقطة



مقر البورصة

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 10,7 نقطة ليبلغ مستوى 5118,6 نقطة بنسبة انخفاض 0,21 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5197 مليون سهم تمت من خلال 6059 صفقة نقدية بقيمة 25,19 مليون دينار كويتي (نحو 83,12 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,9 نقطة ليصل إلى مستوى 4749,08 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 153,2 مليون سهم تمت عبر 2451 صفقة نقدية بقيمة 7,16 مليون دينار (نحو 23,6 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق 17,2 نقطة ليصل إلى مستوى 5321 نقطة وبنسبة انخفاض 0,32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 44,2 مليون سهم تمت عبر 3608 صفقات نقدية بقيمة 18 مليون دينار (نحو 59,4 مليون دولار).

الكويتيون رابع أكبر مشتر للعقارات بتركيا في أغسطس الماضي



عقارات في تركيا

انخفاض خلال أغسطس الماضي بنسبة 12,5 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي إذ تم بيع 105154 عقارا في جميع أنحاء تركيا.

وبالإضافة إلى 263 عقارا. وفيما يتعلق بمبيعات العقارات في تركيا بشكل عام أشارت البيانات إلى أنها سجلت

أظهرت بيانات إحصائية تركية أمس الأربعاء أن الكويتيين جاؤوا في المرتبة الرابعة بعد العراقيين والإيرانيين والسعوديين من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في أغسطس الماضي.

وقالت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الإحصاء التركية أن المواطنين الكويتيين اشترى 271 عقارا في أغسطس الماضي ليحتلوا المرتبة الرابعة بعد العراقيين الذين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 944 عقارا في حين جاء الإيرانيون ثانيا بشراء 394 عقارا ثم السعوديون ثالثا بـ275 عقارا والروس خامسا بـ192 عقارا.

وأضافت أن العدد الإجمالي لمبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال أغسطس الماضي بلغ 3866 عقارا مسجلا ارتفاعا بنسبة 129,6 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. وأشارت البيانات إلى أن مدينة (استنبول) كانت أكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في أغسطس الماضي إذ بلغ عدد العقارات المباعة 1141 عقارا تلتها (أنطاليا) بـ675 عقارا ثم (بورصة) بـ307 عقارا وأنقرة بـ305 عقارا

«الصناعات» يوقع مع «القوى العاملة» عقدا لتوظيف 20 شابا وشابة

المصانع المحلية استطاع التعرف على مدى حاجة القطاع للكوادر البشرية الكويتية القادرة على إدارة وتشغيل خطوط الإنتاج في المصانع والعمل الحر. وذكر أن حفل (ختام مشاريع الاتحاد 2018) يعد "شراكة استراتيجية إيجابية بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لدعم النهوض بهذا القطاع الحيوي" معربا عن شكره للجهات الداعمة في خلق وتوفير فرص العمل "لأبنائنا الكويتيين".

من جهته قال نائب المدير العام لقطاع تمويل الاستثمار في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناف المنفي في كلمة مماثلة إن دور الصندوق لا يقتصر على التمويل العقاري شهد استقرارا كبيرا في المناطق الداخلية مع انخفاض الطلب على أساس سنوي وكذلك انخفاض محدود في القيمة.

ولفت إلى أن قيمة التداولات العقارية في قطاع السكن الخاص ارتفعت بنسبة 2,4 في المئة في الربع الثاني من 2018 علاوة على ارتفاع عدد صفقاته المتداولة بنحو 1,3 في المئة.

أعلن رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي عن توقيع الاتحاد عقدا مع الهيئة العامة للقوى العاملة لتدريب وتوظيف 20 شابا وشابة في المصانع المحلية لتشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الصناعي. وقال الخرافي في كلمة خلال حفل (ختام مشاريع الاتحاد 2018) أمس الأربعاء إن اتحاد الصناعات لديه أولوية في تدريب الشباب المولوحين بالعمل في القطاع الصناعي فضلا عن تبنيه مجموعة برامج ودورات تدريبية تسهم في دعم مشاريع هؤلاء الشباب.

وأضاف أن اتحاد الصناعات قام بتدريب مجموعة من الشباب الكويتي حديثي التخرج وتأهيلهم للعمل في القطاع الصناعي بأسلوب حديث وهو ما ستنتج نتائجه في المستقبل القريب.

وأوضح أن الاتحاد ومن خلال قربه الشديد من

«وربة» يجري اليوم سحب «السنبلة» الأسبوعي

على حساب السنبلة لاقت استحسان العملاء، وتشمل التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الرابحين عبر إضافة سحب أسبوعي بالإضافة إلى السحب الشهري وبجوائز لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار كويتي تذهب إلى 5 رابحين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة إلى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى - بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة - والتي يبلغ إجماليها 30 ألف دينار كويتي.

يجرى بنك وربة سحب السنبلة الأسبوعي الرابع والثلاثين في تمام الساعة الحادية عشر ظهرا من اليوم الخميس؛ ويتم إجراء السحوبات بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة. يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرصاً شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام. ونظراً للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمته من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية

«بيتك»: 43 مليار دينار إجمالي ودائع القطاع المصرفي في يوليو

مليارات دولار) لافتا إلى ارتفاع ودايع القطاع الخاص بنسبة 5,8 في حين تراجعت الودائع الحكومية بنسبة 5 في المئة.

وذكر (بيتك) أنه عند المقارنة على أساس شهري فقد تراجعت الودائع بنسبة 1 في المئة بسبب انخفاض ودايع القطاع الخاص بنسبة 0,6 في المئة في يوليو وبقية 228,9 مليون دينار (نحو 755 مليون دولار) مقارنة بحجمها البالغ 36,6 مليار دينار (نحو 120 مليار دولار) في يونيو الماضي. وبين أن الودائع الحكومية بنهاية شهر يوليو الماضي تراجعت بنسبة 0,9 في المئة في حين ارتفعت حصة ودايع القطاع الخاص من إجمالي الودائع بنحو طفيف في يوليو 2018 لتمثل حصة قدرها 84 في المئة.

قال بيت التمويل الكويتي إن النمو السنوي لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي ارتفع بنحو 3,9 في المئة خلال شهر يوليو الماضي لتصل إلى 43 مليار دينار كويتي (نحو 141 مليار دولار أمريكي).

وأضاف (بيتك) في تقرير اقتصادي أصدره أمس الأربعاء عن (تطور حجم الودائع لدى البنوك المحلية في يوليو 2018) أن هذا النمو جاء بالتزامن مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 2,5 في المئة على أساس سنوي إذ سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية نحو 36,3 مليار دينار (نحو 118 مليار دولار). وأوضح أن قيمة النمو السنوي للودائع بلغت حوالي 1,6 مليار دينار (نحو خمسة

مع نمو تداولات قطاع السكن الخاص بـ2.4 بالمئة

تحسن نسبي للعقار المحلي بالربع الثاني

◆ **الدليجان: إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية بلغت 1.6 مليار دينار**

◆ **نجم: السوق العقاري يواجه تحديات تعوق نموه على صعيد البيئة التشريعية**

مقارنة بفترة الربع الأول من 2018". وأضاف الشخص "أن متوسط قيمة الصفقة ارتفع بنسبة 19,1 في المئة في الربع الثاني على أساس سنوي كما بلغ عدد الصفقات المتداولة 1586 صفقة بنسبة تراجع بلغت 70 في المئة على أساس ربع سنوي في حين ارتفع عدد الصفقات المتداولة على أساس سنوي بنحو 3,5 في المئة".

وذكر أن السوق العقاري تاجر إيجابيا مع استكمال خطط البنى التحتية في بعض المدن الإسكانية الجديدة (المطلاع) و(صباح الأحمد) و(جنوب صباح الأحمد) لافتا إلى أن السوق العقاري شهد استقرارا كبيرا في المناطق الداخلية مع انخفاض الطلب على أساس سنوي وكذلك انخفاض محدود في القيمة.

ولفت إلى أن قيمة التداولات العقارية في قطاع السكن الخاص ارتفعت بنسبة 2,4 في المئة في الربع الثاني من 2018 علاوة على ارتفاع عدد صفقاته المتداولة بنحو 1,3 في المئة.

التداولات. وتوقع ارتفاع قيمة التداولات في القطاعين الاستثماري والتجاري خلال الفترة الممتدة من سبتمبر الجاري حتى نهاية هذا العام مبيّنا أن "العقار في الكويت يمر بمرحلة ولايموت". من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة (مدن الأهلية العقارية) الكويتية المهندس عمر نجم ل (كونا) "إن السوق العقاري رغم تعافيه النسبي خلال فترة النصف الأول من هذا العام إلا أنه مازال يواجه تحديات تعوق نموه بشكل أكبر لاسيما على صعيد البيئة التشريعية والإجرائية المواتية لجذب المزيد من المستثمرين غير الكويتيين إلى هذا القطاع".

وأضاف الدليجان أن نسبة الأشغال في الفنادق والشقق الفندقية ارتفعت خلال الأشهر الماضية إلى 65 في المئة مقابل 50 في المئة في السابق مدعومة بارتفاع عدد السائحين الخليجين نسيبا وتواجد المجمعات التجارية كبيرة للفوز بالرافق الترفيهية في البلاد. وأوضح أن القطاع العقاري الاستثماري استحوذ على 42 في المئة من إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من 2018 في حين استحوذ القطاع السكني على نحو 37 في المئة والقطاع التجاري على 15 في المئة واستحوذت بقية القطاعات الأخرى على نحو 6 في المئة من إجمالي قيمة

التداولات. وتوقع ارتفاع قيمة التداولات في القطاعين الاستثماري والتجاري خلال الفترة الممتدة من سبتمبر الجاري حتى نهاية هذا العام مبيّنا أن "العقار في الكويت يمر بمرحلة ولايموت". من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة (مدن الأهلية العقارية) الكويتية المهندس عمر نجم ل (كونا) "إن السوق العقاري رغم تعافيه النسبي خلال فترة النصف الأول من هذا العام إلا أنه مازال يواجه تحديات تعوق نموه بشكل أكبر لاسيما على صعيد البيئة التشريعية والإجرائية المواتية لجذب المزيد من المستثمرين غير الكويتيين إلى هذا القطاع".

وأضاف الدليجان أن نسبة الأشغال في الفنادق والشقق الفندقية ارتفعت خلال الأشهر الماضية إلى 65 في المئة مقابل 50 في المئة في السابق مدعومة بارتفاع عدد السائحين الخليجين نسيبا وتواجد المجمعات التجارية كبيرة للفوز بالرافق الترفيهية في البلاد. وأوضح أن القطاع العقاري الاستثماري استحوذ على 42 في المئة من إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من 2018 في حين استحوذ القطاع السكني على نحو 37 في المئة والقطاع التجاري على 15 في المئة واستحوذت بقية القطاعات الأخرى على نحو 6 في المئة من إجمالي قيمة

2,4 في المئة لتبلغ 321,9 مليون دينار (نحو 1,6 مليار دولار) في حين بلغ متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية نحو 540 ألف دينار (نحو 1,7 مليون دولار) بنمو نسبته 24,3 في المئة مقارنة بالربع الأول من 2018.

من جهته قال مدير (مكتب الدليجان العقاري) سليمان الدليجان ل (كونا) إن إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 1,6 مليار دينار (نحو 5,2 مليار دولار) مقارنة بنحو 2,6 مليار دينار (نحو 8,5 مليار دولار) في عام 2017 ما يعني أن إجمالي التداولات العقارية المحلية لهذا العام "سترتفع قليلا".

شهد قطاع العقار المحلي تحسنا نسبيا خلال فترة الربع الثاني من هذا العام مدعوما بنمو قيمة التداولات العقارية في قطاع السكن الخاص بنسبة 2,4 في المئة علاوة على ارتفاع عدد صفقاته المتداولة بنحو 1,3 في المئة.

وبلغت قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من هذا العام نحو 857 مليون دينار كويتي (نحو 2,8 مليار دولار أمريكي) وفقا لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل الكويتية بارتفاع بلغت نسبته 3 في المئة عن قيمتها في الربع السابق.

وفي هذا السياق قال متخصصون عقاريون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الأربعاء "إن قطاع العقار السكني لعب دورا رئيسيا في تحقيق التحسن النسبي لسوق العقار الكويتي خلال الربع الثاني من هذا العام مقابل تأثر القطاع العقاري الاستثماري بوسم الإجازات الصيفية". وأضافوا أن التداولات العقارية للسكن الخاص ارتفعت خلال الربع الثاني بنسبة